مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (1)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (1) 2019

درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل
دراسة ميدانية على رياض الأطفال في مدينة اللاذقية

الدكتور محمود علي محمد*
شذا عبد الكريم أسعد**

(تاريخ الإيداع 28 / 10 / 2018. قبل للنشر في 10 / 1 / 2019)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى تعرف درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر معلمات ومديرات الرياض في مدينة اللاذقية، وتعرف الفروق تبعاً لمتغيري (المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة)، واستخدم المنهج الوصفي، وكانت أداة للبحث استبانة مكونة من (52) فقرة، وطبقت على عينة مؤلفة من (178) معلمة روضة خلال العام الدراسي 2017 – 2018، حُللت نتائج الاستبانة. وللحكم على صدق الاستبانة عرضت على مجموعة مؤلفة من (7) محكمين مختصين في هذا المجال. وتم التأكد من ثباتها بتطبيقها على عينة استطلاعية شملت (28) مديرة ومعلمة روضة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، والذي بلغ (0.96)، وكذلك من معادلة سبيرمان براون الذي بلغ (0.975).

أظهرت نتائج البحث أنَّ درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر معلمات ومديرات الرياض في مدينة اللاذقية جاءت بدرجة متوسطة، كما تبيَّن عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لصالح ذوات الخبرة الأعلى، وتبعاً لمتغير المسمى الوظيفي لصالح معلمات الروضة.

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يقدم الباحث عدداً من التوصيات على النحو الآتي:

- اهتمام الجهات المسؤولة بتوفير اتفاقية حقوق الطفل الدولية في جميع الروضات.
- عقد محاضرات وندوات توعية إعلامية ومؤتمرات تتعلق بحقوق الطفل من جميع الجوانب والمجالات لتحقيق الهدف من رعاية حق الطفل وحمايته.
- التأكيد على تدريس حقوق الطفل ضمن مقررات أقسام رياض الأطفال في كليات التربية.
- إعداد برنامج تدريبي لمربيات رياض الأطفال للتوعية بحقوق الطفل، ووضع كتيبات ودليل تدريبي لإرشاد معلمة الروضة لأفضل الطرائق والوسائل التي تمكن الطفل منها، واشباعها لديه.

الكلمات المفتاحية: مبادئ حقوق الطفل، معلمة الروضة، مديرة الروضة.

* **أستاذ، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة دمشق، سورية.**
** **طالبة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة دمشق، سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (1)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (1) 2019

The Degree of Familiarity With Kindergarten Teachers to Child Rights Principles Contained - A Field Study in Kindergartens Lattakia City

Dr. Mahmoud Mohamed Ali*
Shaza Abdulkareem Asaad **

(Received 28 / 10 / 2018. Accepted 10 / 1 / 2019)

□ ABSTRACT □

The research aimed to recognize the degree of familiarity with kindergarten teachers to child rights principles contained from the manager's and teachers' point of view in Kindergartens Lattakia City, also tries to identify the differences in their opinions based on the following variables: (job title, years of experience). The researcher used descriptive analytic method the study tool questionnaire consist of (52) paragraph. This tool was applicated on a sample of (178) managers and teachers during the 2017-2018. The results of the questionnaire were analyzed. To validate the tool, it was presented to a panel of seven (7) specialists. The instrument was validated by pilot administration to a random sample of (28) kindergarten managers and teachers, Cronbach's Alpha equation that which reach (0.96), and (0.975) in Spearman Brown.

The research results showed that the degree of familiarity with kindergarten teachers to child rights principles contained from the manager's and teachers' point of view in Kindergartens Lattakia City came of a medium degree, Also it was shown that there were differences of statistical indication between the sample research to the variable experience in favor of the higher experience, also to the variable job title in favor of the teachers.

In the light of the results of the study the researcher recommends about:

- Need of more attention of the concerned authority to the provision of the Convention on the rights of the child, in all kindergartens.
- Work to held the lectures and seminars for the awareness of people, also conferences to be held concerning the rights of child covering all sides in regard to this field so as to protect childhood.
- Teaching the rights of child within the curriculum of the kindergarten sections in the faculties of education.
- Preparing courses for kindergarten teachers, to promote to the awareness on the child's rights, and put the booklets and training manuals, which teachers the kindergarten to the best ways and means, to enable the child of it and satisfying him with it.

Keywords: Familiarity of Child Rights, Kindergarten Teachers, Kindergarten Managers.

* **Professor , Basis Education Department, Faculty of Education, Damascus University, Syria**.
** **Postgraduate student, Basis Education Department, Faculty of Education, Damascus University, Syria**.

مقدمة

تُعد مرحلة الطفولة الحقبة الأهم في تاريخ الفرد؛ ففيها تُبنى شخصية الطفل وتترسخ عاداته وتقاليده وتتشكل عقيدته، فهي الركيزة التي يقوم عليها مستقبل الطفل ومستقبل الأمم من بعده، ولعل فيما يتبلور لدى أفراد المجتمع والمربين وأفراد الأسرة من عادات وأفكار وقيم وأساليب تتعلق بتربية الطفولة ما يشكل ثقافة خاصة بها، تسهم الفلسفات في إثرائها، ويعمل العلم على تطويرها وفق ما يتوصل إليها من نظريات ومبادئ .فقد أفضت نظريات العلم ومبادئه إلى تطوير ثقافة تربية الطفولة والتعامل مع الأطفال على المستويات كافة، وغدت تربية الطفولة موضوعاً مهماً لا غنى لأي مرب عنه، وبخاصة لدى المربين والعاملين مع الأطفال من آباء وأمهات ومعلمين ومعلمات.

والطفولة مرحلة زمنية خاصة في حياة كل فرد، "ينبغي أن يتلقى الأطفال خلالها التشجيع على التعّلم ومزاولة اللعب، ومنحهم الرعاية من أسرهم ومن مجتمعهم المحلي الممتد والمؤلف من راشدين، كما تشكّل عنصراً أساساً في تطوير أجيال مستقبلية معافاة صحياً ومنتجة" (اليونسف، 2005: 2). وأشارت دراسة (عبد العال، 2005) إلى أن للطفل حقوق ثابتة أقرها الشرع، ثم المواثيق الدولية والعربية، وسنت من أجل حمايتها القوانين، إلا أن هذه الحقوق تظل مجردة إلى أن يعبر عنها في صورة ممارسات وسلوكيات يؤديها الطفل أو الآخرون؛ ليشعر بها الطفل، فاللعب مثلاً حق للطفل، إلا أنه لا يعني له شيئاً ما لم يمارسه، والحرية حق له، ولكن لا يشعر بها ما لم يسلكها بنفسه. وعلى الرغم من أن مرحلة رياض الأطفال ليست إلزامية، إلا أنها من المراحل المهمة في مجال تعليم الأطفال حقوقهم وواجباتهم، حيث يبدأ في هذه المرحلة غرس روح العمل الجماعي واحترام السلطة والالتزام بالنظام من خلال أداء بعض الأعمال البسيطة (عبد العال، 2005، 16).

وتُعرف الحقوق بأنها الأمور الثابتة الواجبة الوفاء، كما يعرف الحق أيضاً بأنه اختصاص ثابت في الشرع يقتضي سلطة أو تكليفاً لله مع عباده، أو الشخص على غيره، على أساس أن جوهر كل حق هو الاختصاص (الصالح، 2002، 873). إن النصوص الشرعية والمواثيق الدولية والإقليمية أو الوطنية وما انبثق عن فعالياتها من لوائح وقوانين وأنظمة تتعلق بحقوق الطفل، وما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات وتعديلات لا تشكل ثقافة، ما لم تترجم إلى أفعال قانونية، واجتماعية، واقتصادية، وصحية، وتكنولوجية قابلة للتطبيق، تشكل في مجموعها ما لدى أفراد المجتمع من عقائد وقيم وأفكار واتجاهات وأساليب يتم وفقها تنفيذ تلك الثقافة وترجمتها إلى أنماط سلوك تسود بين أفراد المجتمع وبخاصة المربين الذين يقومون على تربية الطفل من آباء وأمهات ومعلمين ومعلمات (الهيتي، 2002، 48 – 49). فالمهمة الأساس هي التأثير على سلوك أطفال مرحلة ما قبل المدرسة الذين يلتحقون بها تأثيرًا منظمًا، بقصد إكسابهم مجموعة من المهارات والقدرات العقلية والاجتماعية التي تسهم في نمو شخصية الطفل نموًا متكاملاً (بوشينة، 1984، 223).

كما يهتم العصر الحديث بزيادة وعي مربيات رياض الأطفال بحقوق الطفل المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وهذا يتطلب أهمية وعي مربية الروضة بحقوق الطفل في تنمية مفهوم الذات الايجابية للطفل، وانعكاس ذلك على حياة الطفل ومستقبله، وتحتاج المربية إلى معرفة جيدة التنظيم حول نمو الأطفال، وأنها في حاجة إلى مدى واسع من المعارف حتى تؤدي دورها كمصدر لخبرات متعددة المستوى والمحتوى، وأن تتفهم كيف يتعلم الأطفال.

ومن هذا المنطلق فقد حرصت سورية على ذلك من خلال إنشاء برامج تربوية تعد معلمة الروضة، وتزودها بالكفايات الضرورية اللازمة للتعامل مع المعرفة من جهة، ومع الأطفال من جهة أخرى، فقامت الكليات التربوية بإعداد مربيات، لذلك أتى هذا البحث للكشف عن درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل في مدينة اللاذقية.

مشكلة البحث

تعدً مرحلة رياض الأطفال من المراحل المهمة جداً في حياة الفرد من كونها تؤثر في بناء شخصيته وصقلها، لذلك تهتم الدول بهذه المرحلة وتعطيها عناية خاصة، لما لها من أثر مباشر في حياة الطفل ومستقبله، حيث يتم تكوين شخصيته في هذه المرحلة وتهيئته للتعلم في المدرسة الابتدائية فيما بعد، وفيها تظهر أهم القدرات والمؤهلات وترسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه الطفل في المستقبل.

وقد اهتمت الجمهورية العربية السورية بحقوق الطفل كونها بداية مهمة للتربية على حقوق الإنسان، فصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وعملت جاهدة على تحقيق هذه الحقوق والالتزام بها من خلال العديد من الإجراءات منها إحداث الهيئة السورية لشؤون الأسرة (2003) ومن مهامها متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ونشر الوعي فيها، والسعي لتعديل القوانين بما يحسن واقع الطفل السوري (تقرير الجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، 2009، 12).

وبالرغم من وجود مجموعة من الاعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الطفل على المستوى الدولي والعربي والمحلي، إلا أن الطفل لم يجد إنصافاً بعد في تفهّم أوضاعه في مختلف نواحي حياته بصورة مرضية، ومن هنا تكمن مشكلة البحث، خاصة مع التوجهات المطالبة بحقوق الطفل، إضافة إلى أن نصوص هذه الاعلانات والمواثيق ستفد محتواها وتصبح غير جدوى مالم تتحول إلى إجراءات عملية. كما أنه ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بمجال حقوق الطفل وجدت وفرة من الدراسات التي تناولت حقوق الطفل الدولية، كدراسة كل من عبد المطلب (2002)، و(Musaoglu & Haktanir, 2012)، وطارق (2012). ورغم التطور والتقدم الذي شهده العالم في توثيق حقوق الطفل، وتعدّد الدّراسات في هذا المجال، إلا أن الواقع العملي يؤكد وجود قصور في وعي القائمين على تربية الطفل وإدراكهم للمواثيق الخاصة بحقوق الطفل، وهذا ما أكدته دراسة كل من محمد وإبراهيم (2001)، وعبد الكريم (2009)، ولدويكات (2009)، و(Sathiyaraj and Jayaraman, 2013)، والزبون (2016).

وتبرز مشكلة البحث إلى افتقار بعض مربيات رياض الأطفال لثقافة حقوق الطفل؛ ويعزو بعض التربويين والباحثين ذلك إلى أن برامج إعداد المعلمين لم تتمكن من غرس ثقافة حقوق الطفل لدى المربين؛ وهو ما انعكس ظله على الممارسة الميدانية الفعلية في رياض الأطفال من خلال التعامل مع الأطفال. وتتجلى مشكلة البحث في تعرف مدى امتثال المربين لثقافة حقوق الطفل، وفي وقوفها على مدى انتشار ثقافة حقوق الطفل لدى معلمي رياض الأطفال، إذ يتم تخريج معلمين ومعلمات يعملون في رياض الأطفال، ويفترض أن يمتلكوا الثقافة الضرورية المتعلقة بحقوق الطفل، وأن يمتثلوا إليها فكراً وعملاً. ومن هنا تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: **ما درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية؟**

أسئلة البحث

السؤال الرئيس: ما درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية؟

فرضيات البحث:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة الوظيفية؟

2. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطي درجات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي؟

أهميّة البحث وأهدافه

تتجلى أهمية البحث الحالي من خلال النقاط الآتية:

- كونها محاولة علمية متواضعة تسعى للكشف عن مدى المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل في مؤسسات رياض الأطفال.
- أهمية موضوع حقوق الطفل، والذي أصبح من المقررات الدراسية في كثير من المدارس والجامعات، ولا سيما الكليات ذات العلاقة، مثل كلية الشريعة والقانون والعلوم السياسية، وحتى في كليات التربية، لزيادة وعي المربيات بحقوق الطفل.
- قلة الدراسات التي تناولت درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل في سورية، يمكن أن تسهم في كشف نقاط القوة ونقاط الضعف والثغرات الموجودة في مستوى تطبيق هذه الحقوق في رياض الأطفال.
- ترسيخ مبادئ حقوق الطفل لدى مربيات رياض الأطفال، وتنمية ثقافة معلمة الروضة مبادئ حقوق الطفل، التي يمكن تناولها في العملية التربوية والتعليمية، مما يساعدها في كيفية التعامل مع الأطفال، وتنمية شخصيتهم، وهذا بدوره سوف ينعكس على المجتمع.
- توجيه أنظار القائمين على المؤسسات التربوية بشكل عام ورياض الأطفال بشكل خاص إلى ضرورة الاهتمام بمبادئ حقوق الطفل، وتوعية الطفل بحقوقه
- يمكن أن تكون قادة لتصميم مناهج وبرامج إرشادية تقوم على محاولة تحقيق الوعي بحقوق الطفل وتطبيقها.
- تحفيز الباحثين المهتمين بهذا المجال على إجراء دراسات وبحوث أخرى حول الطفل وحقوقه.

ومن المتوقع أن يسهم البحث في تحقيق الأهداف الآتية:

- الكشف عن درجة ما درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية؟
- التعرف إلى الفروق في آراء أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغيري (عدد سنوات الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي).

منهجية البحث

استخدم المنهج الوصفي، لمناسبته لطبيعة الدراسة، الذي يقوم على وصف ما هو كائن وتفسيره، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كل من الأفراد والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور (سليمان 2009، 140). واستخدم هذا المنهج انطلاقاً من التعرف إلى درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية، كون هذا المنهج يتماشى مع طبيعة البحث، وتحليلها للوصول إلى النتائج وتفسيرها.

حدود البحث

- **الحدود الزمنية:** الفصل الدراسي الثاني من العام 2018/2017.
- **الحدود المكانية:** رياض الأطفال في مدينة اللاذقية.

– **الحدود البشرية:** مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية.

– **الحدود العلمية:** تمثلت في تعرف درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية.

مصطلحات البحث والتعريفات الإجرائية

- **الطفل:** يطلق مفهوم" الطفل "يشتمل على كل إنسان يقل عمره عن (13، أو 15، أو 18)، وهي بهذا تبدأ بالطفل منذ الولادة بينما يرى آخرون أن الطفولة تبدأ بعد سن الثانية. وقد حددتها الاتفاقية الدولية لرعاية الطفولة حتى سن 18 ؛ إلا إذا بلغ الطفل سن الرشد قبل ذلك بموجب قانون بلده (المجيدل، 2006، 203). و**طفل الروضة:** هو الطفل الذي يتراوح عمره ما بين (3–6) سنوات، ويطلق على هذه المرحلة اسم مرحلة رياض الأطفال، أو مرحلة الطفولة المبكرة (بهادر، 1996، 23)، **ويعرّف إجرائياً بأنه**" الطفل الملتحق بإحدى رياض الأطفال في مدينة اللاذقية، ومسجل في الفئة الثالثة في الروضة أي الذي يتراوح عمره ما بين (5 – 6) سنوات".
- **حقوق الطفل:** تُعرف حقوق الطفل اصطلاحاً بأنها "عبارة عن مجموعة الحقوق الفردية والشخصية للطفل، وتركز على صفة حاملها وبوصفه طفلاً وإنساناً بحاجة إلى رعاية وعناية (الطراونة، 2003، 272). **وتعرف حقوق الطفل إجرائياً بأنها:** تلك الحقوق التي حُددت وفق مبادئ حقوق الطفل في المجالات (السياسية، والمعرفية، والاجتماعية والاقتصادية، والصحية)، المتضمنة في أداة البحث باعتبارها حقوقاً أساسيةً للطفل داخل قاعة النشاط في الروضة.
- **مبادئ حقوق الطفل:** هي البنود الواردة في المعاهدة الدولية التي تعترف بالحقوق الإنسانية للطفل، وتلزم اتفاقية حقوق الطفل الدول الأطراف استناداً إلى القانون الدولي أن تكفل لجميع الأطفال دون تمييز الاستفادة من جميع التدابير والاجراءات الخاصة بالحماية، وتمكينهم من الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من قدراتهم ومداركهم مهاراتهم، والنماء في بيئة تزهو بالسعادة والحب والتفاه، وإتاحة المعلومات لتوعيتهم، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في إعمال حقوقهم (اسحاق، 2009، 7). ويعّبر عنها إجرائياً ببعض البنود الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، والتي تخص الطفل بشكل عام وطفل الروضة بشكل خاص.

مجتمع البحث، وعينته

أ – **مجتمع البحث وعينته:** تكون مجتمع البحث من رياض الأطفال في مدينة اللاذقية للعام الدراسي 2018/2017، والبالغ عددهم (81) روضة، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بنسبة (35%) من هذه المدارس، بلغت (28) روضة، تضم (167) معلمة روضة، و(28) مديرة. وبذلك أصبحت عينة البحث المطبقة عليها الاستبانة (195) مديرة ومعلمة روضة، أعيدت (187) استبانة، وتم استبعاد تسع استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، فأصبحت (178) مديرة ومعلمة روضة. ويبيّن الجدول (1) توزع عينة البحث بحسب متغيرات البحث.

جدول (1): توزع عينة البحث للعام الدراسي 2018/2017 بحسب متغيرات البحث

المتغير		العدد	النسبة %
عدد سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	51	%28.7
	(5-10) سنوات	78	%43.8
	10 سنوات فما فوق	49	%27.5
المسمى الوظيفي	مديرة	28	%15.7
	معلمة	160	%84.3
المجموع		178	%100

إعداد الاستبانة وحساب صدقها وثباتها:

– **إعداد استبانة البحث:** لتعرف درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل، أعدت استبانة، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بالموضوع، وتكونت الاستبانة من قسمين: اشتمل الأول: على البيانات الأساسية لأفراد عينة البحث (عدد سنوات الخبرة الوظيفية، والمسمى الوظيفي). كما اشتمل الثاني على مجالات الاستبانة التي تضم المجالات (السياسية، والمعرفية، والاجتماعية والاقتصادية، والصحية)، وتكونت من (52) فقرة، وقد تمَّ وضع خمسة بدائل للإجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert) بحيث توضع إجابة واحدة أمام كل عبارة، على النحو الآتي: (عالية جداً: الدرجة 5، عالية: الدرجة 4، متوسطة: الدرجة 3، منخفضة: الدرجة 2، منخفضة جداً: الدرجة 1)، واعتمد على المعيار الآتي في تحديد درجة الإلمام: من (1 – 2.33) منخفضة، ومن (2.34– 3.67) متوسطة، ومن (3.68 – 5) مرتفعة.

– **صدق الاستبانة:** للتحقق من صدق الاستبانة اعتمد على آراء المحكمين (الصدق الظاهري)، وذلك من خلال عرضها على عدد من السادة المحكمين في كلية التربية بجامعة تشرين، وقد بلغ عددهم (7) محكمين، وطلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم وحكمهم على العبارات من حيث وضوحها وسلامة صياغتها، وفي ضوء ملاحظاتهم واقتراحاتهم جرى تعديل فقرات الأداة من حيث العدد والمحتوى ومدى ملاءمتها لمجالات البحث، ويوضح الجدول (2) العبارات قبل التعديل وبعدها، وكذلك العبارات المضافة والمحذوفة بناءً على اقتراحات المحكمين.

جدول (2) البنود التي تم تعديلها بناءً على ملاحظات واقتراحات السادة المحكمين على استبانة مبادئ حقوق الطفل

العبارة قبل التعديل	العبارة بعد التعديل
حماية الطفل من الاستغلال لتحقيق أعمل شغب	مضافة
حماية الطفل من الاستغلال الجنسي.	مضافة
حق الطفل في التعرف إلى بعض الأمراض وخطورتها.	مضافة
توفير الحماية للطفل عند الكوارث.	توفير الحماية للطفل عند الكوارث والحرب والنزاع المسلح.
حسن تعامل الأبوين مع الطفل	حسن تعامل الأبوين مع الطفل بالعدل والمساواة
حق الطفل في الحصول على اللقاحات اللازمة له.	حق الطفل في الحصول على اللقاحات اللازمة له وبالمجان.
العمل على تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها	محذوفة

– **ثبات الاستبانة:** للتحقق من درجة التجانس الاتساق الداخلي لبنود الاستبانة، حسبت قيم معاملات الثبات على عينة استطلاعية بلغت (28) مديرة ومعلمة روضة، **بطريقة ألفا كرونباخ**، وقد بلغ معامل ثبات ألفا كرونباخ (0.96)، أن أداة الدراسة تتسم بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، كما حسب الثبات **بطريقة التجزئة النصفية**، حيث قسمت الاستبانة إلى نصفين، يضم النصف الأول البنود الفردية، والنصف الثاني البنود الزوجية، واحتسبت مجموع درجات النصف الأول، وكذلك مجموع درجات النصف الثاني، ثم حسب معامل الارتباط بين النصفين، وجرى تعديل طول البعد باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman-Brown)، ومعامل (Guttman)، ويتبيَّن أن قيمة معامل الارتباط قبل التعديل بلغ (0.97)، ومعامل الارتباط بعد التعديل بلغ (0.97)، كما بلغ معامل غوتمان (0.975) كما هو موضح في الجدول (3). وهي قيم جيدة، والتي تدل على ثبات الاستبانة وإمكانية تطبيقها على عينة البحث الأساسية.

الجدول (3) يوضح معاملات الثبات للاستبانة البحث الموجهة إلى أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية

مجالات الاستبانة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	بيرسون الارتباط قبل التعديل	سبيرمان براون الارتباط بعد التعديل	غوتمان
المجال السياسي	12	0.903	0.8	0.889	0.882
المجال المعرفي	10	0.934	0.859	0.924	0.924
المجال الاجتماعي	14	0.965	0.9	0.947	0.947
المجال الاقتصادي	8	0.781	0.788	0.881	0.806
المجال الصحي	8	0.876	0.718	0.836	0.819
المجالات ككل	52	0.96	0.951	0.97	0.975

– **إجراءات تطبيق الاستبانة:** وزعت الاستبانة المخصصة على مديرات ومربيات رياض الأطفال بمدينة اللاذقية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 2017 – 2018. وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات الفروق.

الاطار النظري:

1 – حقوق الطفل في المواثيق الدولية والقانون السوري: أدت المحاولات المستمرة لوضع قوانين وتشريعات لحماية الطفل ورعايته عن العديد من المواثيق، منها على سبيل المثال لا الحصر: إعلان جنيف لحقوق الطفل (1924)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1959)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، والإعلان العالمي حول التربية للجميع (1990)، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل (1990) الذي صدر عن مؤتمر قمة عالمية للطفولة في العام ذاته، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال عام (1999)، والدورة الخاصة للطفولة عام (2001)، ووثيقة نحو "عالم مناسب للأطفال" عام (2002)، وحرصت المواثيق الدولية على أساليب التنفيذ بأن تكون الحقوق ثقافة تتعهد بها الحكومات والأفراد ويعترف بها الآباء والأمهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لضمان حياة مثلى للطفل (إعلان حقوق الطفل، 1979)، كما أوجبت اتفاقية حقوق الطفل (1989) تعهد الدول الأطراف بأن تنشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع، وبالوسائل الملائمة الفعالة بين الكبار والأطفال، مع مراعاة خصوصية كل ثقافة (UNICEF, 1990).

ونظراً لأن تطور الأمم مرهون بتعليم شعوبها، وأن حق الطفل في التعليم شرط أساسي لتحسين مستوى حياته، وزيادة قدرته على العمل البناء في مجتمعه مستقبلاً، فقد أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على بعض الاعتبارات التربوية التي تناولتها مواد الاتفاقية، ومنها: **المادة (12):** ونصت على حق الطفل في التعبير بحرية عن آرائه في جميع المسائل التي تمسه، وذلك وفقاً لسنه ونضجه. **والمادة (13):** أكدت على حق الطفل في حرية التعبير، ويمثل هذا الحق: طلب المعلومات والأفكار، وتلقيها، وإذاعتها سواء بالقول أم الكتابة أم الطباعة أم الفن أم بأية وسيلة أخرى يختارها. **والمادة (29):** وأكدت على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو: (تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها – تنمي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة – تنمية احترام ذات الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل، والبلد الذي نشأ فيه الأصل، والحضارات المختلفة عن حضارته – إعداد الطفل لحياة تستشعر المسئولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة، والصداقة بين جميع الشعوب (الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، 1989). وقد وضعت هذه الاتفاقية في اعتبارها "أن الطفل بسبب عدم نضجه البدني والعقلي يحتاج إلى إجراءات وقائية ورعاية خاصة بما في ذلك حماية قانونية مناسبة" (Covell & Howe, 2011, 6).

إن المستقرئ لمواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1989) يتضح له مدى الاهتمام بتربية الطفل وتعليمه وتثقيفه كعناصر لمنظومة متكاملة هدفها مصلحة الطفل، ولتفعيل ذلك الاهتمام والانتقال به من مجرد التنظير والتشريع إلى التطبيق والممارسة، يجب على جميع مؤسسات المجتمع المنوط بها تربية وتنشئة وتثقيف الطفل وضع الآليات المناسبة لترجمة الاتفاقية الدولية إلى برامج وخطط واستراتيجيات في إطار عملي، وتعد الأسرة والروضة أولى المؤسسات التي ينبغي تفعيل دورها في هذا الصدد، من خلال ما تؤديه من أدوار مباشرة و مقصودة أو غير مقصودة وبشكل خفي، في ثنايا ما يقدم من أداء. وعلى صعيد الوطن العربي تم التأكيد على أن الاهتمام بمستقبل الطفل في الوطن العربي يستحق أن نبذل كل الجهد في دراسته، وتوقع متغيراته، إضافة إلى"الاهتمام بالجوانب كافة للحماية القانونية والاجتماعية والصحية والتربوية ومن جميع الأبعاد" (منظمة الأمم المتحدة، 2004). وعلى الصعيد المحلي فقد أعطى المجتمع السوري قضية حماية الطفل أهمية قصوى، وذلك لأن المجتمع العربي السوري هو مجتمع فتي، حوالي (53%) من السكان دون سن (19) سنة" (المكتب المركزي للإحصاء، 2003). وأكد القانون السوري على حق الأطفال في الحماية، وقد قامت الحكومة بتنظيم ندوات تتعلق بموضوع أحوال الأطفال، وتم تنظيم بعض هذه الندوات خلال العام بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف في البلاد. وكانت أولى أشكال حقوق الطفل أو الالتزامات تجاه الأطفال تلك النابعة من منظومة قربى أو منظومة قيم، والثانية تمنحه العطف والعلم والرعاية والحماية من عنف البالغين (الزغير، 2013، 85).

2 – حقوق الطفل في رياض الأطفال: بالنظر لأهمية الطفولة، والتي تعد مرحلة تستدعي رعاية خاصة من الأسرة والمجتمع، فكلاهما مطالب بحماية حقوق الطفل وفقاً للمواثيق والقرارات والاتفاقيات الدولية والمحلية، والتي تنص على أن للطفل حقوق لا يمكن الاستغناء عنها وإهمالها كونها من الدعامات الأساسية لبناء شخصيته على الأسس المتينة، ويتغير مستوى هذه الحقوق وفقاً لعمر الطفل ومراحل نموه. وتعد رياض الأطفال أولى الخبرات المخططة التي يتعرض لها الطفل، والتي تعني بغرس بذور الشخصية السوية، وتمثل مصدراً ووسطاً خصباً لتعريف الطفل بحقوقه، وتهيئة المواقف والأنشطة لممارسة هذه الحقوق، وهي حجر الأساس، ونقطة البداية لتنمية وعي الإنسان بحقوقه، ويعد المنهج موجه أساسي لاختيار الخبرات والمفاهيم والمعارف والأنشطة والتطبيقات اللازمة للتعلم، والتخطيط لمواقف التعليم والتعلم، واختيار الأساليب المناسبة لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه، وتقويم ذلك بطريقة علمية تقيس ممارسته الفعلية للسلوكيات المرتبطة بهذه الحقوق.

وقد اهتم البعض بتحديد بعض حقوق للطفل المرتبطة ببيئة الروضة التي ينتمي إليها كوسط مادي، وتشمل على: (حق الطفل في روضة قريبة من منزله، وحق الطفل في روضة جيدة التصميم؛ لإكساب وتعزيز الخبرات الحسية، وحق الطفل في أماكن مفتوحة بالروضة لممارسة ألعاب التسلق والتسابق، وحق الطفل في مكان أمن مريح هادئ للنوم، وحق الطفل في مكان صحي، وبيئة نظيفة، تساعد على النمو الصحي السليم، وحق الطفل في وجود مساحة خضراء، وحق الطفل في وجود مرافق صحية مناسبة، وحق الطفل في وجود مكان لتلقي الرعاية الصحية فيه (ياسين، 2000، 98).

3 – دور المعلمة في غرس مبادئ حقوق الطفل لدى أطفال الروضة: لكي تتمكن معلمة الروضة من دعم الطفل لحقوقه، عليها أن تتحلى ببعض السمات والخصائص والمهام، ومنها: (1 – أن تكون محبة للأطفال، وتقدر هواياتهم وتشبعها، وتجهيز بيئة تعليمية مناسبة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية للأطفال، 2 – تندمج وتتفاعل مع الأطفال أثناء تقديم الخبرات، وتدعم قدرة الأطفال على اكتشاف المشكلات وحلها، وتوجيه الإرشاد الإيجابي لهم، 3 – تتيح فرص متنوعة للعب الفردي والجماعي، وتشجع الأطفال على العمل الجماعي والتعاوني، 4 – تتعامل مع مشكلات

الأطفال بوعي، لتعلم الأطفال السلوك الصحي، والالتزام بالسلوك المرغوب فيه، 5 – تحرص على التأكد من توافر عناصر الأمن والسلامة في المكان، والمحافظة على أمن الأطفال ومصالحهم، 6 – تبتكر وتنوع من أساليب التعليم والتعلم، حتى توفر الأنشطة التي تعزز شعور الطفل بوطنيته، 7 – توفير جو من الحرية المنظمة، وتشجيع الأطفال على إبداء الرأي، واتخاذ القرار، لما تتميز به من دفء وجداني وروح الفكاهة (الحديبي وعطية هاشم، 2013، 32 – 33).

الدراسات السابقة:

- **دراسة إشيجاكي (Isigaki, 1999) بعنوان: دراسة مقارنة لاتجاهات معلمي ما قبل المدرسة نحو حق الطفل في اللعب، في اليابان وكوريا والصين. (Comparative Study Of Preschool Teacher's Attitudes Towards Children Rights To Play In Japan, China, Korea)**. هدف الدراسة إلى تقصي تفعيل حقوق الطفل لحق الطفل في اللعب، وذلك في بعض الدول مثل اليابان وكوريا والصين. وتناولت الدراسة حق الطفل في اللعب من حيث شروطه، ومتطلبات تفعيله في ضوء الخصائص المستمدة لكل من الثقافة هذه الدول، واعتمدت الدراسة على تحليل نتائج الدراسات السابقة واستطلاعات الرأي وتوصيات المؤتمرات التي بحثت هذا الموضوع، وذلك لتحديد متطلبات إعمال حق الطفل في اللعب، ومعوقات إعماله في هذه الدول. وأوصت بضرورة اعتبار اللعب حق أساسي لطفل الروضة، ويجب إدراجه ضمن مناهج رياض الأطفال، وتبني استراتيجية واضحة المعالم لتفعيل هذا الحق، وتقوم هذه الاستراتيجية على ثمانية مكونات أساسية هي: الطفل، والمكان، والحياة، والوقت، والتطور، والنمو، والأصدقاء، وفرص اللعب؛ وهي بمثابة مضامين إعمال حق الطفل في اللعب.
- **دراسة الدويكات" (2009) بعنوان: دراسة مسحية لإدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في المملكة الأردنية الهاشمية من منظور تربوي. الأردن.** هدفت إلى الكشف عن مبادئ وثيقة حقوق الطفل التي يجب على معلمة رياض الأطفال إدراكها، واستخدم المنهج الوصفي، وقد طورت استبانة لهذه الغاية، وشملت العينة (30) فرداً منهم (10) معلمات رياض أطفال، و(10) من الخبراء، و(10) من مديرات الروضات. أشارت النتائج إلى أنه لا تتوافر لدى معلمة رياض الأطفال معرفة بحقوق الطفل، بالتالي لا تستطيع إدراك هذه الحقوق وتوظيفها في العملية التعليمية لطفل ما قبل المدرسة، ويعود ذلك إلى افتقار معلمات رياض الأطفال لمعرفة مبادئ حقوق الطفل التي اعتبرنها حديثة لم يطلعن عليها.
- **دراسة عبد الكريم (2009) بعنوان: دراسة مسحية للتعرف إلى ثقافة حقوق الطفل عند الطالبة المعلمة في المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن.** هدفت الدراسة إلى تعرف على ثقافة حقوق الطفل عند الطالبة المعلمة في المملكة الأردنية الهاشمية، واستخدمت المنهج الوصفي، وقد أشارت نتائجها إلى قلة وعي الطالبة المعلمة بمبادئ حقوق الطفل من المنظور الثقافي في أغلب المبادئ، وأرجع الباحث ذلك إلى عدم تناول هذه المبادئ بالدراسة في الجامعات الأردنية، وإلى قلة ثقافة الطالبة المعلمة بهذه الحقوق وعدم الاطلاع عليها، فما زالت ثقافة حقوق الطفل وحمايته ليست واضحة في أذهان القائمين على رعاية وتنمية الطفولة في الوطن العربي. كما أشارت إلى أنه يمكن نشر بنود اتفاقية حقوق الطفل المختلفة لتحقيق هدفين، هما: نشر ثقافة حقوق الطفل، والاستفادة من تطبيق بنودها.

- **دراسة (Ozmen, et, al, 2010) بعنوان: تحديد مستوى معرفة المعلمين المتوقعين لحقوق الأطفال. (Prospective teachers' knowledge needs about children rights issue)**. هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى معرفة المعلمين المتوقعين لحقوق الأطفال وحاجات المعرفة لديهم حول نفس القضية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت العينة من (150) معلم متوقع في تركيا، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركين أكدوا أهمية معرفة حقوق الأطفال، وأرادوا أن يتعلموا أكثر حول هذه الحقوق أثناء تعليمهم الجامعي.
- **دراسة محمد وإبراهيم (2011) بعنوان: إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية من منظور تربوي: دراسة ميدانية، مصر**. وقد أتت هذه الدراسة لفحص درجة وعي وإدراك معلمات رياض الأطفال بعض حقوق الطفل من منظور تربوي والكشف عن مبادئ وثيقة حقوق الطفل التي يجب على المعلمة إدراكها، ولتحقيق غايتهما طورتا استبانة وزعتاها على عينة الدراسة المؤلفة من (616) فرداً تتكون من معلمات وخبراء ومديري مدارس، واستخدم المنهج الوصفي، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود قصور لدى معلمات رياض الأطفال في إدراك حقوق الطفل في الحياة، والنماء، والحماية، والمشاركة، وفي الحق المدني، كذلك في الوعي بها وفي إدراك الصعوبات التي تحول دون تطبيق حقق الطفل وتفعيلها.
- **دراسة موساأوجلو وهاكتانير (Musaoglu & Haktanir, 2012) بعنوان: نوعية لاستكشاف (MONE) برنامج أطفال ما قبل المدرسة حقوق الطفل لأعمار الأطفال من 36 – 72 شهراً، في تركيا.(Investigation Of Mone Preschool Program For 36-72 Months Old Children)**. هدفت الدراسة إلى تعرف نوعية استكشاف برنامج أطفال ما قبل المدرسة، الذي تنفذه وزارة التربية والتعليم الوطنية وكيفية تضمينه حقوق الطفل، ولهذه الغاية تم تحليل الوثائق، وكتاب البرنامج، ودليل المعلم، باستخدام طريقة تحليل المحتوى، وتم استخراج تكرار قائمة حقوق الطفل في كل عبارة وترميزها وتقديمها مصنفة على شكل قوائم. وقد أعطت النتائج مؤشرات على أن حقوق النمو والمشاركة تُسهم بالبرنامج بشكل كبير وأكبر جزء من حقوق النمو هو الحق في نوع جيد من التعليم العام. وقد وردت حقوق الحماية في البرنامج مجرد ذكر فقط، ومع أن هناك القليل من النتائج التي تتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل، فإنه لمن الواضح بأن البرنامج لا يعتمد على اتفاقية حقوق الطفل، وأن هناك حاجة لتنشئة الأطفال على ثقافة حقوق الطفل.
- **دراسة لليبل (Lieble, 2012) بعنوان: حقوق الطفل كحقوق فعالة: لماذا حقوق الانسان هي فقط مفهوم، يجب أن تشمل حياة الأطفال، جنوب أفريقيا. (Children's rights as living rights: Why human rights only make sense if they are connected to the lives of children)**. هدفت الدراسة إلى تناول حقوق الطفل بوصفها حقوق معيشة ونماء، يشير الباحث أن الحقوق لا تأخذ معناها ما لم تكن حقوق حياة، وقد أكد الباحث أنه في النقاش الدائر حول حقوق الطفل لا يزال هناك القليل من الاهتمام في معنى هذه الحقوق للأطفال من مختلف الأوساط الثقافية والاجتماعية، فالأطفال الذين عادة ما تنتهك حقوقهم بطريقة عدائية غالباً يبدو أنهم لا يبالون بها ونادراً ما يطالبون بها. وقد ضربت المقالة مثالاً على أربع فئات مهمشة من الأطفال في أجزاء مختلفة من العالم، هم: أطفال الشوارع في غواتيمالا والهند، والأطفال اللاجئين في أوروبا، وأيتام الإيدز في أفريقيا. وقد سلطت المقالة الضوء على كيفية جعل الجدل القانوني والممارسة المتعلقان بحقوق الطفل يرتبطان بخبرات حياة هؤلاء الأطفال.

- **دراسة طارق (2012) بعنوان: مؤشرات العلاقة وحقوق الطفل التعليمية والصحية من وجهة نظر معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية في ضوء بعض المتغيرات، العراق.** هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات العلاقة بين العولمة وحقوق الطفل التعليمية والصحية من وجهة نظر معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية في ضوء بعض المتغيرات بمدينة بغداد، وقد تكونت عينة الدراسة من (312) معلماً ومعلمة بواقع (169) معلماً و(143) معلمة، موزعين على (8) رياض أطفال و(13) مدرسة ابتدائية تابعة للمديريات العامة للتعليم الابتدائي الحكومي بمحافظة بغداد للعام الدراسي (2010 – 2009). وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى وعي معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية بمفاهيم العولمة (التربوية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية) وحقوق الطفل التعليمية والصحية بنسب متفاوتة تراوحت بين المتوسطة والضعيفة.
- **دراسة ساثيراج وجايرامان (Sathiyaraj and Jayaraman, 2013) بعنوان: دراسة عن إدراك حقوق الطفل بين معلمي المدارس الابتدائية في مقاطعة تاروشيربالا. (A Study on Child Rights Awareness Among the of primary school teachers in Tiruchirappalli district of Tamilnadu).** هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى وعي معلمي المدرسة الابتدائية لحقوق الطفل، ومعرفة حاجاتهم وحقوقهم، وكذلك معرفة فيما إذا كانت هناك فروق في مستوى هذا الوعي تبعاً لجنسهم. بلغت العينة (140) معلماً ومعلمة، واستخدمت مقياساً لقياس الوعي بحقوق الطفل من قبل معلمي المدرسة الابتدائية، والمنهج المسحي. وبينت النتائج أن (27%) من المعلمين لديهم مستوى عال من الوعي لحقوق الطفل، مقابل (46%) من المعلمين لديهم مستوى متوسط من الوعي لحقوق الطفل. كما بينت النتائج وجود اختلاف في مستوى الوعي لحقوق الطفل بين الذكور والإناث من معلمي المدرسة الابتدائية.
- **دراسة الزبون (2016): بعنوان: درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي بالأردن من منظور تربوي وقانوني، الأردن.** هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي بالأردن من منظور تربوي وقانوني، وتكونت عينة الدراسة من (53) معلمة، وقام الباحثون بتطوير استبانة اشتملت على (38) حقاً من حقوق الطفل وزعت على أربعة مجالات (الاجتماعي، والمعرفي، والسياسي، والاقتصادي). وقد أظهرت النتائج ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي، ووجود فروق في درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير الخبرة لصالح المعلمات اللواتي لديهن خبرة أعلى.

يتضح من استطلاع الدراسات السابقة أنها ركزت على مجالات مختلفة ومتنوعة من حقوق الطفل سواء أكانت في مجال تطبيق حقوق الطفل، أو في استكشاف حقوق الطفل في الوثائق والمناهج وغيرها، ومع أن الباحثة قد عثرت على دراسات كثيرة في هذا المجال لكنها تعتقد أن معظم تلك الدراسات وبخاصة في المنطقة العربية وتبين من مطالعة الدراسات السابقة أن هذا البحث حسب علم الباحثة هو الوحيد الذي تطرق إلى بشكل أو بآخر إلى درجة إلمام معلمة الروضة بحقوق الطفل محلياً، وقد أفاد البحث الحالي، قد أفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في تطوير أداة الدراسة وفي طريقتها وإجراءاتها، وفي الوصول إلى بيانات علمية عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع تلك الدراسات.

النتائج والمناقشة:

مناقشة السؤال الرئيس: ما درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية؟

يوضح الجدول (4) إجابات أفراد عينة البحث من المديرات والمعلمات حول المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية.

جدول (4) إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل من وجهة نظر مديرات ومربيات رياض الأطفال في مدينة اللاذقية ممثلة بالمتوسط الحسابي والوزن النسبي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب المجال	درجة الالمام
.1	المجال السياسي	3.06	0.71	%61.2	2	متوسطة
.2	المجال المعرفي	3.42	0.68	%68.4	1	متوسطة
.3	المجال الاجتماعي	2.31	0.54	%46.2	5	منخفضة
.4	المجال الاقتصادي	2.71	0.60	%54.2	3	متوسطة
.5	المجال الصحي	2.51	0.56	%50.2	4	متوسطة
الاستبانة ككل		2.79	0.41	%55.8	متوسطة	

من خلال الجدول (4) يتبين أن المتوسط الحسابي العام لدرجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل بلغ (2.79)، ووزن نسبي مقداره (55.8%)، وقد ورد المتوسط بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الأولى المجال المعرفي، بمتوسط حسابي بلغ (3.42)، ووزن نسبيً مقداره (68.2%)، وهذا يعود إلى تركيز معلمات راض الأطفال على الجانب المعرفي مقارنة بالجوانب الأخرى، ثم تبعها المجال السياسي بمتوسط حسابي بلغ (3.06)، ووزن نسبيً مقداره (61.2%)، يليها المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (2.71)، ووزن نسبيً مقداره (54.2%)، ثم تبعها المجال الصحي بمتوسط حسابي بلغ (2.51)، ووزن نسبيً مقداره (50.2%). والمجالات الأربعة وردت بدرجة متوسطة، تبعها المجال الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ (2.31)، ووزن نسبيً مقداره (46.2%)، وقد ورد بدرجة منخفضة.

وتعزى هذه النتيجة إلى قلة وعي مربيات رياض الأطفال بمبادئ حقوق الطفل، وعدم ادرجها في مناهج رياض الأطفال، وإلى وقلة الدورات التدريبية التي تخضع إليها معلمات الرياض، وقد تعزى أيضاً إلى عدم الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال لأنها مرحلة اختيارية من قبل المعلمات، وعدم الزامية المعلمات بتحديد حقوق الطفل. وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة كل من الدويكات (2009)، وعبد الكريم (2009)، ومحمد وإبراهيم (2011)، وطارق (2012)، وساثيراج وجايرامان (Sathiyaraj and Jayaraman, 2013) التي بينت ضعف إلمام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل.

كما تم حساب بالمتوسط الحسابي والوزن النسبي لإجابات أفراد عينة البحث من مديرات ومربيات رياض الأطفال عن كل عبارة من العبارات الواردة ضمن استبانة مبادئ حقوق الطفل، ورتبت تنازلياً تبعاً للمتوسط الحسابي على النحو الآتي:

- **المجال السياسي:** يظهر الجدول (5) تصورات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال السياسي ممثلة بالمتوسط الحسابي والوزن النسبي كل عبارة من عبارات هذا المجال. ومن خلال قراءته يتبيَّن أن عبارة (حق الطفل في معرفة أعداء وطنه) حصلت على درجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.18)، ووزن نسبيً مقداره (83.6%)، في حين ورت العبارات الباقية بدرجة متوسطة، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2.89)، و(3.57)، وأوزان نسبيَّة تراوحت بين (57.8%)، و(72%)، باستثناء العبارات (حماية الطفل من

الاستغلال لتحقيق أعمل شغب، حماية الطفل من كل إشكال التمييز، حق الطفل في الحصول على هويته)، فقد ورت بدرجة منخفضة، بمتوسطات حسابية تقل عن (2.13)، وأوزن نسبيَّة تقل عن (42.6%). وقد يعزى ذلك إلى ضعف الاهتمام من قبل مربيات رياض الأطفال في المجال السياسي، وعدم الاهتمام في تحليل محتوى كتب الروضة وربطها بالمجال السياسي، وعدم وجود آلية واضحة لتحديد الحقوق السياسية المتضمنة في منهاج الروضة. وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الزبون، 2016)، التي بينت ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل في المجال السياسي.

جدول (5) إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال السياسي

الترتيب	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الإلمام
1	5	حق الطفل في معرفة أعداء وطنه.	4.18	1.19	%83.6	مرتفعة
2	1	لديك معرفة مسبقة باتفاقية حقوق الطفل.	3.60	1.46	%72	متوسطة
3	8	الإقرار بالولاء والانتماء للطفل.	3.57	1.70	%71.4	متوسطة
4	9	حق الطفل في الحصول على الجنسية.	3.44	1.57	%68.8	متوسطة
5	6	حق الطفل في الحرية الفكرية	3.35	1.54	%67	متوسطة
6	7	حق الطفل في إبداء الرأي.	3.33	1.49	%66.6	متوسطة
7	11	حق الطفل في أن تكفل الدولة تطبيق حقوقه.	3.10	1.08	%62	متوسطة
8	10	حق الطفل في الحياة بأمن واستقرار	2.99	1.60	%59.8	متوسطة
9	12	حق الطفل في حمايته من العنف.	2.89	1.49	%57.8	متوسطة
10	2	حماية الطفل من الاستغلال لتحقيق أعمل شغب.	2.13	1.31	%42.6	منخفضة
11	4	حماية الطفل من كل إشكال التمييز.	2.09	1.35	%41.8	منخفضة
12	3	حق الطفل في الحصول على هويته.	1.99	1.04	%39.8	منخفضة

- **المجال المعرفي:** يظهر الجدول (6) تصورات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال المعرفي ممثلة بالمتوسط الحسابي والوزن النسبي كل عبارة من عبارات هذا المجال. ومن خلال قراءته يتبيَّن أن العبارتان (حق الطفل في تعلم القراءة والكتابة، حق الطفل في التربية والتعليم) حصلت على درجة مرتفعة بمتوسطين حسابيين بلغا (4.35)، و(3.85)، ووزن نسبيً بلغ (87%)، و(77%)، للعبارتين على التوالي، في حين ورت العبارات الباقية بدرجة متوسطة، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2.91)، و(3.54)، وأوزان نسبيَّة تراوحت بين (58.2%)، و(70.8%)، وجاء أدناها على عبارة (حق الطفل بإشباع ميوله ورغباته واحتياجاته). وقد تعزى هذه النتيجة إلى الخلط الواضح بين مربيات رياض الأطفال من حيث أنها مرحلة تربوية أم مرحلة إجبارية، وقد يعزى أيضا إلى أن مرحلة رياض الأطفال هي مرحلة تهيئة للطفل واستعداد للمرحلة الابتدائية الدنيا، وهذا يؤدي إلى عدم التركيز على الجوانب المعرفية لدى الطفل، ولأن مهام معلمة الروضة (المحبة والحنان) تؤدي إلى عدم الاهتمام بالجوانب المعرفية لان الجوانب المعرفية تكون في مرحلة التعليم الأساسي. وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الدويكات، 2009) التي أظهرت افتقار معلمات رياض الأطفال لمعرفة مبادئ حقوق الطفل.

جدول (6) إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال المعرفي

الترتيب	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الإلمام
1	14	حق الطفل في تعلم القراءة والكتابة.	4.35	1.21	%87	مرتفعة
2	16	حق الطفل في التربية والتعليم.	3.85	1.46	%77	مرتفعة
3	22	حق الطفل في تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته البدنية.	3.54	1.53	%70.8	متوسطة
4	19	حق الطفل بالمطالعة الواعية	3.53	1.55	%70.6	متوسطة
5	17	حق الطفل في تنمية التفكير والإبداع والابتكار.	3.48	1.57	%69.6	متوسطة
6	21	حق الطفل في تنمية جوانبه المعرفية، والوجدانية والحركية.	3.38	1.57	%67.6	متوسطة
7	20	حسن اختيار المربية للطفل.	3.15	1.49	%63	متوسطة
8	15	حسن اختيار الروضة المناسبة للطفل.	3.01	1.52	%60.2	متوسطة
9	13	حق الطفل في المساواة في التعليم بين الجنسين	2.99	1.45	%59.8	متوسطة
10	18	حق الطفل بإشباع ميوله ورغباته واحتياجاته	2.91	1.44	%58.2	متوسطة

- **المجال الاجتماعي:** يظهر الجدول (7) تصورات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال الاجتماعي ممثلة بالمتوسط الحسابي والوزن النسبي كل عبارة من عبارات هذا المجال. ومن خلال قراءته يتبيَّن أن العبارات ذات الأرقام (31، 29، 32، 33، 28، 23) حصلت على درجة متوسطة بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2.39)، و(3.31)، وأوزان نسبيَّة تراوحت بين (47.8%)، و(66.2%)، جاء أعلاها على عبارة (حق الطفل في العيش مع والديه)، في حين ورت العبارات الباقية بدرجة منخفضة، بمتوسطات حسابية تقل عن (2.09)، وأوزن نسبيَّة تقل عن (41.8%)، وجاء أدناها على عبارة (حسن استقبال المولود من الجنسين بالبهجة والفرح والسرور). وقد يعزى ذلك إلى ضعف مربيات رياض الأطفال في تحليل الجوانب الاجتماعية لمنهاج الروضة، وتركيزهنّ على الجوانب المعرفية أكثر من الجوانب الاجتماعية، وكذلك الغموض في فهم أهداف مرحلة رياض الأطفال. وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (الزبون، 2016)، و(طارق، 2012) التي بينت ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل في المجال الاجتماعي.

جدول (7) إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال الاجتماعي

الترتيب	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الإلمام
1	31	حق الطفل في العيش مع والديه.	3.31	1.45	%66.2	متوسطة
2	29	حسن اختيار اسم الطفل.	3.09	1.50	%61.8	متوسطة
3	32	حماية الطفل من الاساءة له	2.96	1.59	%59.2	متوسطة
4	33	حماية الطفل من الاستغلال الجنسي.	2.71	1.80	%54.2	متوسطة
5	28	حق الطفل في الرضاعة الطبيعية.	2.69	1.38	%53.8	متوسطة
6	23	حسن تعامل الأبوين مع الطفل بالعدل والمساواة	2.39	1.42	%47.8	متوسطة
7	26	حق الطفل في تكوين جماعة رفاق.	2.09	1.07	%41.8	منخفضة
7	35	حق أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الرعاية والعناية.	2.09	1.52	%41.8	منخفضة
8	30	توفير الحماية للطفل عند الكوارث والحرب والنزاع المسلح.	1.98	1.27	%39.6	منخفضة
9	24	الطفل في الحياة والنمو	1.95	1.03	%39	منخفضة
10	25	حق الطفل في التنشئة الاجتماعية الايجابية.	1.89	1.36	%37.8	منخفضة

11	34	حق الطفل في النسب.	1.85	1.36	%37	منخفضة
12	27	حق الطفل في الرضاعة الطبيعية.	1.83	0.96	%36.6	منخفضة
13	36	حسن استقبال المولود من الجنسين بالبهجة والفرح والسرور.	1.56	0.99	%31.2	منخفضة

- **المجال الاقتصادي:** يظهر الجدول (8) تصورات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال الاقتصادي ممثلة بالمتوسط الحسابي والوزن النسبي كل عبارة من عبارات هذا المجال. ومن خلال قراءته يتبيَّن أن العبارتان (حق الطفل في المأكل، حق الطفل في المشرب) حصلت على درجة مرتفعة بمتوسطين حسابيين بلغا (4.15)، و(3.72)، ووزن نسبيً بلغ (83%)، و(74.4%)، للعبارتين على التوالي، ووردت العبارتان (حق الطفل في المسكن، وحق الطفل في مستوى معيشي ملائم) حصلت على درجة متوسطة بمتوسطين حسابيين بلغا (3.31)، و(3.15)، ووزن نسبيً (66.2%)، و(63%) للعبارتين على التوالي، في حين ورت العبارات الباقية بدرجة منخفضة، بمتوسطات حسابية تقل عن (2.29)، وأوزن نسبيًّة تقل عن (45.2%)، وجاء أدناها على عبارة (حق الطفل في دفع تكاليف التعليم). وهذا يدل على عدم دراسة مربية الروضة بحقوق الطفل الاقتصادية، وقد يعزى ذلك إلى قلة الدورات التدريبية في هذا المجال، وعدم الوضوح في تحليل وعرض المجال الاقتصادي، وعدم وضوح المجال الاقتصادي في منهاج الطفل. وقد يعزى ذلك إلى ضعف معلمات رياض الأطفال في تحليل الجوانب الاجتماعية لمنهاج الروضة، وتركيزهنّ على الجوانب المعرفية أكثر من الجوانب الاجتماعية، والغموض لدى المعلمات في فهم أهداف مرحلة رياض الأطفال. وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (الدويكات، 2009)، و(الزبون، 2016)، و(طارق، 2012) التي بينت ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل في المجال الاقتصادي.

جدول (8) إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال الاقتصادي

الترتيب	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الإلمام
1	39	حق الطفل في المأكل.	4.15	1.20	%83	مرتفعة
2	38	حق الطفل في المشرب.	3.72	1.29	%74.4	مرتفعة
3	41	حق الطفل في المسكن.	3.31	1.52	%66.2	متوسطة
4	40	حق الطفل في مستوى معيشي ملائم.	3.15	1.41	%63	متوسطة
5	44	حق الطفل في النفقة والتملك.	2.26	1.50	%45.2	منخفضة
6	37	حق الطفل في الميراث.	2.03	1.43	%40.6	منخفضة
7	43	حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي.	1.53	1.01	%30.6	منخفضة
8	42	حق الطفل في دفع تكاليف التعليم.	1.50	0.91	%30	منخفضة

- **المجال الصحي:** يظهر الجدول (9) تصورات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال الصحي ممثلة بالمتوسط الحسابي والوزن النسبي كل عبارة من عبارات هذا المجال. ومن خلال قراءته يتبيَّن أن عبارة (حق الطفل في التعرف إلى بعض العادات الصحية السليمة) حصلت على درجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.22)، ووزن نسبيً مقداره (84.4%)، في حين ورت العبارات الباقية بدرجة متوسطة، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2.47)، و(3.81)، وأوزان نسبيًّة تراوحت بين (49.4%)، و(56.2%)، باستثناء العبارات (حق الطفل في إجراء فحوصات طبية دورية له، حق الطفل في التعرف إلى بعض الأمراض وخطورتها، حق الطفل في الحصول على اللقاحات اللازمة له وبالمجان)، فقد ورت بدرجة منخفضة، بمتوسطات حسابية تقل عن

(2.16)، وأوزن نسبيَّة تقل عن (43.2%). وهذا يدل على قلة وعي مربية الروضة بحقوق الطفل، وهذا يتطلب تدريب مربية الروضة على الحقوق الصحية للطفل. وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الزبون، 2016) التي بينت ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل في المجال الصحي.

جدول (9) إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل وفق المجال الصحي

الترتيب	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الإلمام
1	49	حق الطفل في التعرف إلى بعض العادات الصحية السليمة.	4.22	1.20	%84.4	مرتفعة
2	48	حق الطفل في ممارسة الرياضة البدنية.	2.81	1.55	%56.2	متوسطة
3	47	حق الطفل في توفير التغذية الصحية	2.77	1.53	%55.4	متوسطة
4	52	حق الطفل في تقديم خدمات الرعاية الصحية له.	2.58	1.43	%51.6	متوسطة
5	50	حق الطفل في معرفة قواعد النظافة العامة	2.47	1.29	%49.4	متوسطة
6	51	حق الطفل في إجراء فحوصات طبية دورية له.	2.16	1.15	%43.2	منخفضة
7	46	حق الطفل في التعرف إلى بعض الأمراض وخطورتها.	1.54	1.05	%30.8	منخفضة
8	45	حق الطفل في الحصول على اللقاحات اللازمة له وبالمجان.	1.53	0.95	%30.6	منخفضة

مناقشة فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.

للكشف عن الفروق في المتوسطات الحسابية بين لإجابات عينة البحث تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، 5 – 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) استُخدام تحليل التباين الأحادي، وجاءت النتائج كما هو وارد في الجدول (10).

جدول (10): تحليل التباين (ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

مجالات الاستبانة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الاحتمال	القرار
المجال السياسي	بين المجموعات	388.007	2	194.003	2.714	0.069	غير دال
	داخل المجموعات	12509.094	175	71.481			
	المجموع	12897.101	177				
المجال المعرفي	بين المجموعات	338.012	2	169.006	3.826	0.024	دال
	داخل المجموعات	7729.494	175	44.169			
	المجموع	8067.506	177				
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	756.565	2	378.283	7.034	0.001	دال
	داخل المجموعات	9411.457	175	53.780			
	المجموع	10168.022	177				
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	129.271	2	64.635	2.837	0.061	غير دال
	داخل المجموعات	3986.504	175	22.780			
	المجموع	4115.775	177				
المجال الصحي	بين المجموعات	62.708	2	31.354	1.561	0.213	غير دال
	داخل المجموعات	3515.854	175	20.091			

	المجموع	3578.562	177				
المجالات ككل	بين المجموعات	6574.146	2	3287.073	7.851	0.001	دال
	داخل المجموعات	73265.854	175	418.662			
	المجموع	79840.000	177				

من خلال قراءة الجدول (10) يتبين عدم وجود فروق دالة وجوهرية بين إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، عند المجالات (السياسية، الاقتصادية، الصحية)، إذ بلغت قيمة الاحتمال (0.714)، و(0.837)، و(1.561) للمجالات الثلاثة على التوالي، وهي قيم أكبر من 0.05، كما وجدت فروق دالة وجوهرية عند المجالين (المعرفي، والاجتماعي)، وعلى مستوى المجالات ككل، إذ جاءت قيمة الاحتمال أقل من 0.05، عند درجات حرية (175، 2). ولمعرفة اتجاه هذه الفروق استخدم اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي (11):

جدول (11): نتائج اختبار (Scheffe) للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجال	عدد سنوات الخبرة (ا)	عدد سنوات الخبرة (ل)	اختلاف المتوسط	الخطأ المعياري	قيمة الاحتمال	القرار
المجال المعرفي	10سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	3.665(*)	1.329	0.024	دال
المجال الاجتماعي	10سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	4.925(*)	1.467	0.004	دال
المجالات ككل	5 – 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	9.970(*)	3.685	0.028	دال
	10سنوات فأكثر		15.969(*)	4.093	0.001	دال

من خلال قراءة الجدول (11) يتبيَّن أن الفروق التي ظهرت بين إجابات أفراد العينة من ذوات الخبرة أقل من 5 سنوات وكل من ذوات الخبرة (5 – 10 سنوات و10 سنوات فأكثر) كانت لصالح الأخيرتين.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المعلمات اللواتي لديهن خبرة في مجال رياض الأطفال لديهن دراية أكثر من المعلمات اللواتي ليس لديهن خبرة، وهذا يعود ربما لالتحاقهن بدورات تدريبية، وإلى اطلاعهن على العديد من الكتب والمؤلفات التي لها علاقة برياض الأطفال، وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة الزبون (2016) التي بينت وجود فروق في درجة إلمام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير الخبرة لصالح المعلمات اللواتي لديهن خبرة أعلى.

الفرضية الثانية: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطي درجات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

للوصول إلى الفروق في درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (مديرات، معلمات)، أُجريت المقارنة باستخدام اختبار (t)، وأُدرجت النتائج في الجدول (12).

الجدول (12): نتائج اختبار (t) للفروق بين إجابات العينة حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجال	متغير المسمى الوظيفي	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t) المحسوبة	قيمة الاحتمال (p)	القرار
المجال السياسي	مديرة	28	28.50	6.14	-6.049	0.000	دال
	معلمة	150	38.20	8.05			
المجال المعرفي	مديرة	28	26.57	5.89	-7.437	0.000	دال
	معلمة	150	35.61	5.91			
المجال الاجتماعي	مديرة	28	28.32	5.57	-3.166	0.002	دال
	معلمة	150	33.14	7.68			
المجال الاقتصادي	مديرة	28	19.61	3.20	-2.493	0.014	دال
	معلمة	150	22.05	4.98			
المجال الصحي	مديرة	28	17.04	2.67	-4.085	0.000	دال

			4.54	20.66	150	معلمة	
دال	0.000	-7.851	10.30	120.04	28	مديرة	المجالات ككل
			19.43	149.66	150	معلمة	

من خلال قراءة الجدول (12) يتبين أن الفرق التي ظهرت بين درجات إجابات أفراد عينة البحث حول درجة المام مربيات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل بين المديرات والمعلمات دالة وجوهرية، إذ جاءت قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، وهذه الفروق جاءت لصالح معلمات الروضة. ويعزى ذلك إلى أنَّ لمعلمة الروضة دوراً بارزاً في تعزيز مبادئ حقوق الطفل مقارنة بالمديرات، ويعود ذلك إلى التواصل المباشر مع الطفل في غرفة النشاط، كما أن مرحلة رياض الأطفال هي مرحلة تربوية، ويقع على عاتق معلمة الروضة تنمية المفاهيم المتعلقة بمبادئ حقوق الطفل، بشكل أكبر من المديرة، لذلك يجب على المعلمة أن تركز على الأنشطة في الروضة، لعدم وجود آلية واضحة لتحديد الحقوق في مناهج رياض الأطفال.

الاستنتاجات والتّوصيات:

توصل البحث إلى أن درجة إلمام معلمة الروضة لمبادئ حقوق الطفل جاءت متوسطة، في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يقدم الباحث عدداً من التوصيات على النحو الآتي:

- اهتمام الجهات المسؤولة بتوفير اتفاقية حقوق الطفل الدولية في جميع الروضات.
- عقد محاضرات وندوات توعية إعلامية ومؤتمرات تتعلق بحقوق الطفل من جميع الجوانب والمجالات لتحقيق الهدف من رعاية حق الطفل وحمايته.
- التأكيد على تدريس حقوق الطفل ضمن مقررات أقسام رياض الأطفال في كليات التربية.
- إعداد برنامج تدريبي لمربيات رياض الأطفال للتوعية بحقوق الطفل، ووضع كتيبات ودليل تدريبي لإرشاد معلمة الروضة لأفضل الطرائق والوسائل التي تمكن الطفل منها، واشباعها لديه.
- إجراء المزيد من الدراسات حول درجة إلمام المعلمة لمبادئ حقوق الطفل في مراحل دراسية (مرحلة التعليم الأساسي، ومرحلة التعليم الثانوي)، ومقارنة نتائجها مع نتائج البحث الحالي.
- إجراء بحث آخر حول درجة إلمام مديرات الرياض لمبادئ حقوق الطفل، ومقارنة نتائجها مع نتائج البحث الحالي.

المراجع:

- اسحاق، أمل سيد أحمد – *وعي معلمات رياض الأطفال ببعض بنود اتفاقية حقوق الطفل، وأثره على مفهوم الذات الايجابي لطفل الروضة بمدينة مكة المكرمة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم علم النفس، 2009، 264ص.

- بهادر، سعدية – *المرجع في برامج تربية أطفال ما قبل المدرسة*، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، 256ص.

- بوشينة، سعيد – *دور الروضة في النمو العقلي لدى طفل ما قبل المدرسة*. وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ع84، 1984، ص ص 220 – 251.

- تقرير الجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل– الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2009، 217ص.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة – *اتفاقية حقوق الطفل*. قرار الجمعية العامة 35/44 بتاريخ (30) تشرين الثاني، الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك، 1989، 102ص.

- الحديبي عبد المحسن وهاشم، *تصور مقترح لتفعيل ممارسة بعض مفاهيم حقوق الإنسان في أنشطة رياض الأطفال*. بحث مقدم لمؤتمر كلية التربية – جامعة المنصورة "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة " خلال الفترة من 20 – 21 فبراير 2013، ص ص 1 – 40.

- الدويكات، عماد – *دراسة مسحية لإدراك معلمات رياض الأطفال بعض حقوق الطفل في المملكة الأردنية الهاشمية من منظور تربوي*. المؤتمر الدولي الأول (السنوي الثامن) كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة في الفترة من 21 – 22 نيسان، 2009، ص ص 340 – 361.

- الزبون، سليم عودة – *درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي بالأردن من منظور تربوي وقانوني*، دراسات (العلوم التربوية)، الأردن، م43، ملحق، 2016، ص ص742 – 731.

- الزغير، محمد عبدو – *جهود المؤسسات العربية في مجال حقوق الطفل*. مؤتمر حقوق الطفل، أوراق عمل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013، 203ص.

- سليمان، سناء– *مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية*. القاهرة: عالم الكتب، 2009، 423ص.

- الصالح، عبد الله – *حقوق المرأة والطفل في الشريعة الإسلامية والقانون". المؤتمر العلمي الأول حول حقوق المرأة والطفل في ظل التشريعات الوضعية والدولية والسماوية*، جامعة اليرموك، م2، 2002، ص ص 870 – 897.

- طارق، ميادة – *مؤشرات العلاقة وحقوق الطفل التعليمية والصحية من وجهة نظر معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية في ضوء بعض المتغيرات*، مجلة جامعة جرش للبحوث، م14، ع12، 2012، ص ص 25 – 41.

- الطراونة، مخلد – *حقوق الطفل دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية والتشريعات الأردنية*، الكويت: جامعة الكويت، 2003، 357ص

- عبد العال، سميرة السيد – *دور منهج رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه*، بحوث ودراسات تربوية، مركز التأهيل والتطوير التربوي، كلية التربية، جامعة تعز، س1، ع2، 2005، ص ص 16– 36.

- عبد الكريم، محمد – *دراسة مسحية للتعرف على ثقافة حقوق الطفل عند الطالبة المعلمة في المملكة الأردنية الهاشمية*. المؤتمر الدولي الأول (السنوي الثامن)، جامعة القاهرة في الفترة من 21– 22 نيسان، 2009، ص ص 429 – 474.

- علي، عيسى– إدارة *مؤسسات التربية قبل المدرسية*، دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2008، 217ص.

- المجيدل، عبد الله – *حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سورية*، مجلة شؤون اجتماعية، م23، ع92، 2006، ص ص 185 – 190.

- محمد، مها وإبراهيم، نجلاء – *إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية من منظور تربوي: دراسة ميدانية*. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ع 87، 2011، ص ص 124 – 183.

- المكتب المركزي للإحصاء– *المجموعة الإحصائية لعام (2003)*، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، 2003، 492ص.

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) – *حماية حقوق الطفل وتحقيقها*.www.unicef.org، 2005، 45ص.

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): – *الاتحاد البرلماني الدولي، دليل البرلمانيين7* . دمشق، 2004، 53ص.

- نوال حامد ياسين – *طرق تدريس رياض الأطفال من اللعب إلى التعليم*، جامعة أم القرى، سلسلة البحوث التربوية والنفسية، السعودية، 2000، 298ص.

- الهيتي، هادي نعمان –*ثقافة حقوق الطفل*، مجلة الطفولة والتنمية، م2، ع8، 2002، ص ص 45 – 52.

- COVELL, K. & HOWE, R.B. & MCNEIL, J.K. - "*'If there's a dead rat, don't leave it.' Young children's understanding of their citizenship rights and responsibilities*. "Cambridge Journal of Education, 38 (3), 2008, p .p 321-339.

- ISIGAKI, E- "*A comparative study of preschool teacher's attitudes towards children rights to play in Japan, China, Korea".* International Journal of Early Childhood Education, 31(1),1999, p.p 40-60.

- LIEBLE, M - *Children's rights as living rights: Why human rights only make sense if they are connected to the lives of children.* Revista de Asistenta Sociala, *9*(2), 2012, p.p.13-26.

- MUSAOGLU, E., AND HAKTANIR, G- *"Investigation of MONE preschool program for 36-72 months old children - according to children rights*". Educational Science Theory and Practice, 2012, p. p 3285- 3305.

- OzMEN, A & OZMEN, S & YALCIN, T - *Prospective teachers' knowledge needs about children rights issue*. Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol 9, 2010, P. P 81–86.

- SATHIYARAJ, A & JAYARAMAN, K - *A Study on Child Rights Awareness Among the of primary school teachers in Tiruchirappalli district of Tamilnadu*. International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 3, Issue 6, 2013, p .p 2250-3153.

- UNICEF. - *Convention of the rights of the child*. Retrieved October, 29, 2017, http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalI nterest/crc.pdf, 1990, 54p.